مطبوعات الشعب
ثقافة وعلوم إنسانية للجماهير

الإسلام.. والسياسة

بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الحكم في الإسلام

تأليف

د. حسين فوزي النجار

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا
ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا
وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين »

صدق الله العظيم .

مقدمة

يرجع التفكير فى هذا الموضوع إلى بضع سنوات خلت حين تقدمت بكتابى ، « الفكر السياسى الحديث » إلى المكتبة الثقافية التى تصدر عن دار الكتاب العربى ، فقد سألنى يومها الأستاذ محمد صميده — أحد القائمين على أمورها والذى يعمل الآن بالرقابة على المطبوعات — لم لا أكتب عن السياسة فى الإسلام ؟ واستهوتنى الفكرة ثم أهملتها زمناً ولكنها أخذت تلح على وتراودنى بين حين وآخر ، وأشهد أن قراءاتى فى تلك الناحية رغم كثرتها لم تحملنى يوماً على تناولها أو الاهتمام بها وكنت قرأت فى صباى كتاب « الإسلام وأصول الحكم » للأستاذ على عبد الرازق وعما أثاره من ضجة ، وعجبت أن تثور هذه الضجة حول موضوع لايتناول جوهر الدين بقدر ما يتناول واقعاً تاريخياً وأن ينال المؤلف مانالة من سخط السلطة وأن يلقى كتابه هذه الضجة وأن يتصدى له من تصدى من الفقهاء وقادة الفكر الإسلامى فيتهم بالتحيف على الدين ويقال من وظيفته وتنزع منه العالمية وهى الشهادة التى تعترف لحاملها باتمام دراسته فى رحاب الأزهر .

ولم أدع لنفسى وقتها القدرة على الحكم ، ولا أستطيع حتى اليوم أن أدعى لنفسى القدرة على الحكم فى أشياء لم أتناولها بالدراسة الواعية المستفيضة فى شتى مصادرها وأصولها وإن كنت ممن لايتأثر بغيرى قدر ما أتأثر بهدى عقلى وتفكيرى فى موضوعية صارمة لاأتحرر فيها من فكرى أو اتجاهاتى العقلية ، فلم أحكم للكتاب ولم أحكم عليه ، وإن لم أجد فى فكرته غرابة أو تناقضاً عقلياً مع أية حقيقية تاريخية أوفقهية على قدر معرفتى حينذاك ، فلما أعدت قراءته حين تقدم بى العمر وانتهيت من دراستى الجامعية وبدأت أكون لنفسى فكراً خاصاً قررت يقيناً بأن الكتاب لا يتضمن ما يؤخذ على صاحبه أو ما يؤخذ به صاحبه ، فلم يكن أول من عرض لهذا البحث

فى تاريخ الفكر الإسلامى فقد سبقه إليه غيره بين مؤيد ومعارض وذاهب مذاهب شتى فى الخلافة ووجوبها وطبيعتها وأصولها وأحكامها وما لصاحبها من حق ينمو ويتضاءل مع الظروف والأحوال وما يمر بالدولة من قوة واضمحلال .

ولم أر فى تناول هذا البحث أو الخوض فيه ما يؤخذ به صاحبه إلا أن يجرى مع التيار العام مما يضع أقفالا ثقالا على الفكر فى تحرره وانطلاقه نحو العلم والمعرفة ، ولم أر فيه شذوذاً على ما جرى فى التاريخ الإسلامى ، فمنذ اليوم الأول بعد انتقال النبى صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى خاض المسلمون فى أمر الجماعة الإسلامية الناشئة ومن يتولى أمورها واختلفوا فيما بينهم على من يلى هذا الأمر كما اختلفوا على القواعد التى يجرى عليها اختيارهم ، فقد ذهب الأنصار برأى وذهب المهاجرون برأى آخر وقال من قال منا أمير ومنكم أمير ، وقال أبوبكر فى محاورته للأنصار : فأما العرب فلن تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، ولم يرض أبوبكر بأن يدعى (خليفة الله) ونهى عنها من دعاه بها وقال : « لست بخليفة الله ولكنى خليفة رسول الله » ورضى عمر رضى الله عنه بلقب « أمير المؤمنين » ولم يتخذ لقب خليفة رسول الله .

فلو أن الخلافة كانت من أصول الإسلام لما اختلف عليها القوم ولما ترك النبى صلى الله عليه وسلم المسلمين فى حيرة من أمرها واختلاف على من يليها .

كل هذا مما كان يجول فى خاطرى وأنا أقرأ كتاب « الإسلام وأصول الحكم للمرة الثانية » .

ولم أمض فى هذا التفكير طويلا حتى شغلتنى عنه بحوث أخرى وإن كنت قد كونت حوله رأياً غدا يقيناً أو اقترب من اليقين .

وقد حيرنى ألا يمضى الأستاذ على عبد الرازق فى بحوثه فيكشف لنا عن أصول النظرية السياسية فى الإسلام بعد أن قال برأى فى الخلافة ما كان

ليكتمل مالم يغذ السير فى هذا البحث حتى غايته فيستكمل ما قصرت عنه البحوث الإسلامية حين أغضت عن النظرية واكتفت بالواقع القائم تجلوه ولاتفسره أو تقف عند صاحب الحكم تؤيده أو تنحاز لغيره فتقيم الحجة له أو تقيمها عليه من غير أن تعرض لمصدر الحق أو للقواعد التى ينبنى عليها أو لطبيعة الحكم وأصوله ، وكأنها قد سلمت بما هو قائم من طبيعة الحكم فلا يعنيها إلا أن تعرف من هو صاحبه ومن هو أولى به من غيره ، فسلمت بالخلافة واختلفت على صاحبها ، وما كان لصاحبها أو من ظفر بها إلا أن يقيم حقه على مشافر السيوف .

وتزداد حيرتى فى نكوصه عن استقراء ما أهمل المسلمون الأوائل من مباحث السياسة وهو الذى يقول : « إن معارضتهم للخلافة نشأت إذ نشأت الخلافة نفسها وبقيت ببقائها ؛ ما كان من شأنه أن يدفع القائمين بها إلى البحث فى الحكم وتحليل مصادره ومذاهبه ودرس الحكومات وكل ما يتصل بها أو نقد الخلافة وما تقوم عليه إلى آخر ما تتكون منه علوم السياسة لاجرم أن العرب كانوا أحق بهذا العلم وأولى من يواليه » .

كما نراه يتساءل فيقول : « فما لهم قد وقفوا حيارى أمام ذلك العلم وارتدوا دون مباحثه حسرين ؟ مالهم أهملوا النظر فى كتاب الجمهورية لأفلاطون وكتاب السياسة لأرسطو وهم الذين بلغ من إعجابهم بأرسطو أن لقبوه بالمعلم الأول وما لهم رضوا أن يتركوا المسلمين فى جهالة مطبقة بمبادىء السياسة وأنواع الحكومات عند اليونان وهم الذين ارتضوا أن ينهجوا بالمسلمين مناهج السريان فى علم النحو وأن يروضوهم برياضة بيدبا الهندى فى كتاب كليلة ودمنة بل رضوا بأن يمزجوا لهم علوم دينهم بما فى فلسفة اليونان من خير وشر وإيمان وكفر ؟

ولكنه يجيب على ما يتساءل عنه ويعلله بما قامت عليه الخلافة من قهر ساق له الشواهد من وقائع التاريخ وأحداثه فينشأ — كما يقول — « الضغط الملوكى على حرية العلم واستبداد الملوك بمعاهد التعليم ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا ولاشك أن علم السياسة هو من أخطر العلوم على الملك بما

يكشف من أنواع الحكم وخصائصه وأنظمته إلى آخره لذلك كان حتماً على الملوك أن يعادوه وأن يسدوا سبيله على الناس » .

ولعل حيرتى تزول حين أراه ينزل به ما رآه قد ينزل بمن يتعرض لمثل هذه المباحث من علماء المسلمين فنكص هو الآخر وكان نكوصه خيراً له ولكى أترانا نحجم عن هذا البحث وننكص عنه فنترك ما غامت به عقول المسلمين من أفكار اختلطت فى أذهانهم شاهت بها وقائع التاريخ وضلت بينها الحقيقة .

وهل ترانا نقف أمام الماضى وقفة عابد وثنى غاب عقله فى ثنايا وجدانه فضل عقله ، ولم يهتد وجدانه وضاع فى غيبوبة فكرية لايتبين فيها الحقيقة .

وما أرانى فى إكبارى للماضى بغافل عن حركة الحياة فى تطورها ونموها وما أرى إلا أننا فى حاجة إلى فتح باب الاجتهاد من جديد حتى نجلى محاسن ديننا وأنه دين الفطرة السوية يتجاوب مع كل زمان ومكان فلا ترى فيه نأمة تجور على العقل أوتناقضه وما على الباحثين كل فى ميدانه إلا أن يربط بين الدين والحياة رباطاً يقوم على الإقناع والعقل لاينفصم فيه الدين عن الحياة .

وما أرى ألصق بحياتنا الحاضرة ونحن نقتحم آفاق التقدم إلا أن نستقرئ الإطار الدينى للعلاقات التى تنتظم حياة الجماعة الإسلامية وأن نتبين جهد مايواتينا البحث العلاقة بين الإسلام كدين عالمى والدولة كظاهرة اجتماعية عامة تحكم نظام الجماعة الإنسانية فما من أمة نما لديها الضمير الاجتماعى حتى بلغ مرحلة النضج مهما كانت ديانتها أو العقيدة التى تدين بها إلا وهى فى حاجة إلى من يباشر شئونها ويقوم بإدارة أمورها فكانت الدولة ظاهرة اجتماعية لأنها تنبثق عن المجتمع وهى فى نفس الوقت ظاهرة حتمية لاتستغنى عنها الجماعة الإنسانية ولاتقوم بدونها ومهما قيل من آراء أوماكان من ابتداع نظريات عن فناء الدولة أو الاستغناءعنها فلن تعدو تلك الآراءو النظريات الأمل الذى تحييه الرغبة فى التحرر من عنصر الإرغام أو الإكراه الذى تقوم عليه السلطة فى الدولة حين تحمل الدولة رعاياها على الطاعة والخضوع للنظام

والقانون وستبقى الدولة قائمة بكل أركانها حقيقة حتمية فإن نالها شيء من التغيير في الشكل دون الجوهر حيث يتغير شكل الدولة وتبقى الغاية منها لاتتغير وهو ما عناه أبو بكر بقوله لابد لهذا الدين ممن يقوم به .

ولقد نمت النظرية السياسية وتطور الفكر السياسي مع التاريخ في مسيرته الحافلة بالأحداث والوقائع وفي كل مجتمع بقدر ما تسنى له من قدرة على التغيير والنمو وبقدر ما استطاع أن يطوع مسيرة التاريخ لغاياته وأهدافه فما كان تطور الفكر السياسي إلا نابعاً من حركة المجتمع وقدرته على التغيير وتحقيق ما يصبو إليه من غايات وآمال .

واتخذ تطور الفكر السياسي مسارب عديدة وأشكالا شتى وكانت النظرية السياسية الشرنقة التي غلفت بها الجماعة الإنسانية فكرها السياسي ونظامها في الحكم .

وفي الوقت الذي نما فيه الفكر السياسي وتطورت فيه النظرية السياسية وشهد الغرب فيه من أشكال الحكم ومذاهبه أنماطاً عديدة بقي الشرق الإسلامي يعيش في أحلام الخلافة حتى قضت فاتجه إلى الغرب يستجديه نظامه السياسي وشريعته في الحكم ، وبينما أخذ الغرب يطور من فكره السياسي ومذاهبه الاجتماعية وينميها ويعيد تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على هداها ، بقي الشرق الإسلامي يغط في أحلام الخلافة التي جمدت وتعفنت وأقامت سياجاً زائفاً من القداسة الدينية حول ذاتها ، حملت معها الناس على الإيمان بقداسة الخليفة مصدر السيادة والحكم واستطاعت أن تجمع بصورة غير مباشرة بين السلطتين الزمنية والدينية ، وإن تركت لرجل الدين من أحكام الشريعة وألفتيا مالا يجور على سلطانها الزمني وقداستها الدينية بل سخرته لتوقيرها وإعلاء شأنها في نفوس الناس واستطاعت على مدى التاريخ أن تغرس في عقولهم حقيقة وجوبها بمعنى أن نصب الخليفة واجب على المسلمين إذا تركوه أثموا كلهم جميعا .

وبهذه القداسة التي اكتسبتها الخلافة استطاعت أن تمتد وتعيش وأن تستبقي كل مالها من مراسم بعد أن استبد الجند والسلاطين والولاة بالسلطة دونها ، استبداداً وصل بهم إلى قتل الخليفة أوخلعه فإنهم مع الجرأة على

الخليفة واستبدادهم به لم يجرؤوا على مركز الخلافة وبقيت للخلافة دون الخليفة كل مالها من قداسة وتوقير ، حتى سعى الظاهر بيبرس بعد سقوط الخلافة فى بغداد أن يقيمها بالقاهرة ويحيى مراسمها من جديد ، وحين امتدت موجة الفتوح العثمانية إلى مقر الخلافة ، أبقوا على الخلافة وإن انتزعوها لأنفسهم ، وأضفوا عليها مزيداً من القداسة والتوقير وأحاطوها بالعديد من الطقوس والمراسم والألقاب .

لذلك ظل الفكر السياسى عند المسلمين حبيس القيم والأفكار والمبادئ والحقوق التى اكتسبتها الخلافة وتطورت معها على مر الزمن حتى غدت حقائق ثابتة فى عقول المسلمين لايبغون عنها بديلا . ومن ثناياها نبتت الفكرة الشائعة بأن الإسلام دين ودولة ، وغدت فكرة إدماج السلطتين الزمنية والدينية وكأنها من حقائق الإسلام الثابتة المقررة ، وانطوى الفكر السياسى عند المسلمين على هذه الفكرة لايتحول عنها عازفاً عن البحث فيها أواستقراء حقيقتها ، وأصبحت الخلافة الإسلامية وكأنها من حقائق الإسلام الكبرى ، وبدت لدى بعض الفرق الإسلامية حقاً لآل البيت وحدهم لاتتخطاهم إلى غيرهم ، وظهر هذا الاتجاه غداة وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، فقيل إن على بن أبى طالب رأى هذا الأمر له دون غيره ، ولما ذهب إليه عمر يطالب إليه وإلى بنى هاشم أن يبايعوا أبا بكر كما بايع الناس ، أبى وأبى من معه أن يجيبوا دعوة عمر ، وقال : لا أبايعكم وأنا أحق بهذا الأمر منكم ، وأنتم أولى بالبيعة لى ، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليه بالقرابة من النبى صلى الله عليه وسلم ، وتأخذونه منا أهل البيت غصباً ، ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم ، فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الأمارة ، فإذن أحتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار ، نحن أولى برسول الله حياً وميتاً ، فأنصفونا إن كنتم تؤمنون ، وإلا فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون » .

وأخذ العباس بن عبد المطلب جانب ابن أخيه على بن أبى طالب ، وقال لأبى بكر ، « وإن كان هذا الأمر لنا فلانرضى ببعضه دون بعض »

وكان أبوبكر فى رواية لليعقوبى قد جاءه يعرض عليه أن يكون له ولعقبه من بعده فى هذا الأمر نصيب « إذ كنت عم رسول الله » .

ومع تعدد هذه الروايات والخلاف عليها ، فمن الثابت أن فرقاً إسلامية نشأت بعد ذلك وتشيعت لعلى وان اختلفت على من يكون من عقبه أولى بإمامة المسلمين .

ولما بدأ محمد بن على بن عبد الله بن عباس دعوته لانتزاع الخلافة من الأمويين أقامها على حق أهل البيت فيها دون أن يسمى أحداً أو يفرق بين عباسى وعلوى فلما صارت الخلافة لبنى العباس ، لم يكفهم البطش بالعلويين بل أنكروا عليهم حقهم فيها وجادلوهم هذا الحق وقالوا بتقديم العمومة من الأبناء على الأصلاب من البنات فى الوراثة ، وقال شاعرهم :

أنى يكون وليس ذاك بكائن لبنى البنات وراثة الأعمام ؟

إشارة إلى أن العباسيين ينتهون إلى العباس بن عبد المطلب وأن العلويين ينتهون إلى فاطمة الزهراء .

وكان ما أصاب العلويين من العباسيين أشد وأقسى مما أصابهم من من الأمويين ، إلا أن العباسيين ظلوا فى نسبتهم لآل البيت يحيطون أنفسهم بنوع من القداسة الدينية أضفى على الخلافة معنى إلهياً فالخليفة ظل الله فى الأرض يقبل الناس الأرض بين يديه مما تنزه عنه الإسلام وينكره الكتاب والسنة ، ولكنها ارتبطت فى أذهان المسلمين بهذا الباطل الذى انتهت إليه ، مما أرهق الفكر الإسلامى وكان وقراً عليه يحول بينه وبين التحرر والانطلاق كما أرهق الناس استبداد الخلفاء وعبث من يلى السلطة عنهم .

وبدت الخلافة وكأنها جماع السلطتين الزمنية والدينية وبالرغم من أنه لم يكن للخليفة حق الولاية على عقائد الناس وليس له حق تأويل الشريعة أو تفسيرها إلا أنه بدا فى صورة الحاكم الزمنى والدينى معاً ، ينفذ بقداسته إلى وجدان المسلمين أكثر مما ينفذ بسلطانه إليهم وصانت هذه القداسة مكانة الخلافة ، فلم يجرؤ عليها مستبد بالسلطة فإذا استباح دماء الخليفة وقف عاجزاً

عن استباحة كيان الخلافة ولم تكن للخلافة هذه القداسة فى بداية أمرها ، ولم يكن الخليفة أكثر من رجل حمل مسئولية المسلمين عن قبول ورضى ليس له من ميزة عليهم إلا الطاعة له فيما تجب عليهم طاعته فيه ، عبر عنها أبوبكر حين تمت له البيعة بقوله : « أطيعونى ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » فالطاعة تقابلها المسئولية ، والمسئولية تحددها الشريعة بما حددته من قواعد النظام الاجتماعى وبما جاءت به من أوامر ونواه تحدد السلوك العام للفرد والمجتمع ، وهى مسئولية مشتركة بين الراعى والرعية يعبر عنها أبوبكر فى خطبته تلك بقوله : « فان أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى » .

وهكذا كانت الخلافة فى بدايتها حتى ظفر بها معاوية غصباً ومكراً وجعل منها ملكاً كسروياً وقال فيما يرويه اليعقوبى : « أنا أول الملوك » : فلما أخذ البيعة لابنه يزيد قيل أنه أحدث خرقاً فى الإسلام ، ولكن الخرق الأكبر كما نرى كان مأساة كربلاء ، فقامت الخلافة بعدها على القهر سافراً واستبيح فى سبيل الوصول إليها كل دم حرام وكل حق مقدس ، سواء فى ذلك الأمويون والعباسيون والعثمانيون .

إلا أن القهر الذى قامت علية الخلافة الأموية وعجل بانقضاء دولتهم حمل العباسيين على نهج جديد إذ أضفوا على خلافتهم شرعية بما دعت إليه الشيعة من حق آل البيت فى إمامة المسلمين ، وهو حق التمست له الشيعة من الدين سندا وفتوى ، وإن لم يوفقوا فيما ذهبوا إليه — كما يقول توماس أرنولد — فلم يستدل فيما استندوا إليه من الكتاب والسنة على « وجود نظام سياسى لحكم المسلمين » ويرى أن كثيراً من الأحاديث قد دس على النبى صلى الله عليه وسلم لتبرير نظام الحكم ، ولكنهم نجحوا فى أن يحيطوا خلافتهم بقداسة دينية رضى بها المسلمون ، فلم « يعد الخليفة حاكماً زمنياً فحسب — كما يقول سيد أمير على — بل أصبح بالتالى الزعيم الروحى للدولة والدين والرئيس الفعلى لحكومتها الدينية » . « وكانت مراسم البيعة — كما يقول تضفى عليها هالة من القداسة ، كما تضفى على الخليفة روحانية يضاعف من روعتها الصلاة الجامعة فى الحرمين بالدعاء له عند بيعته — ويقول إن

هذه القداسة الدينية التى تغلغلت فى قلوب الناس ، حملت السلاطين والملوك من أمثال محمود الغزنوى على أن يلتمسوا من الخليفة ، حتى بعد أن زال عن الخلافة العباسية سلطانها الزمنى ، أن يجهزهم بالعقد التقليدى حتى تكون سلطتهم شرعية ، فقد كان الخروج على الخلافة يسم الخارج بالزيغ والكفر .

وانتهت هذه القداسة التى غدت للخلافة بالفكر السياسى عند المسلمين إلى نتيجتين حتميتين :

أولاهما : أن القداسة الدينية التى أحاطت بالخلافة صرفت المسلمين عن التماس غيرها من أنظمة الحكم الأخرى أو البحث فيها ، وجمد عندها الفكر السياسى للعلماء والباحثين فلم يرودوا ميدانه إلامن خلالها وكانت كل بحوثهم وقفاً عليها . ولعل سلطة الدولة لم تدع لهم مجالا للنظر فى غيرها .

وثانيتهما : أن الدولة كنظام ارتبطت بالدين فسرى بين الناس أن الإسلام دين ودولة فى حين أن الإسلام شريعة للدنيا وللحياة ولم تكن الدولة أو النظام السياسى للحكم مما جاء فى كتاب أوسنة .

وما زالت هذه النظرة تعوق الفكر السياسى لدينا كما تعوق نمو نظرية سياسية تنبثق من جوهر الإسلام وتصلح أساساً للدولة ودستوراً للحكم فى عالم متغير ينوشه كثير من المذاهب السياسية والاجتماعية .

وأدى جمود الفكر السياسى عند المسلمين حتى الوقت الحاضر إلى التماس نظم ومذاهب سياسية واجتماعية قد تتلاءم وقد تتباين مع جوهر الإسلام وشريعته الخالدة ، فى حين أننا لو التمسنا فيما جاء به الإسلام من قواعد للسلوك والمعاملات والعلاقات الاجتماعية لظفرنا بنظرية سياسية متكاملة يمكن أن تتطور وتنمو لتتواءم مع كل زمان ومكان . فالإسلام دين الفطرة يتوافق مع الحياة ويشاكلها ولايشذ عنها ، وكان هدياً لمن قاموا فى صدر الإسلام على الدولة الإسلامية الناشئة فى سياستها وإقامة أمورها لايحول بينهم وبين الاقتباس من أنظمة أخرى ما لايجافى جوهر الإسلام وشريعته ولايقعد بهم عن النظر فيما يساعدهم على بناء نظامهم السياسى وإدارتهم للدولة . ويحملهم عليه ما صارت إليه الجماعة الإسلامية

من امتداد واتساع يفوق قدرة الإدارة الأبوية التى درجت عليها فى نشأتها والتى كان كل فرد فيها يدلى برأى أو يأخذ بآخر والأمر شورى بينهم إلا ماكان من أمر الدين الجديد فمرجعه إلى الرسول يجلوه أوينتظر فيه الوحى .

ولعل أول ماكان من أمر هذه الجماعة يوم أن نمت وكبرت واتسع مداها وربط الإسلام بينها برباط وثيق أن تفكر فيما يترتب على نموها من إقامة نظام سياسى يديرها ويسوس أمورها لتكون الدولة عنواناً على نضج ضميرها الاجتماعى واستقامته فالدولة لاتنشأ فى فراغ وإنما هى ظاهرة لقيام مجتمع نام منظم .

ولعل أبا بكر كان أول من أدرك أن هذه الوحدة الدينية الجديدة قد أقامت وحدة اجتماعية إذا ثلمت كانت ثلما للوحدة الدينية ، فلم يرفيمن منعوا الزكاة خروجاً على قواعد الإسلام فحسب وإنما رأى فى منعها تفتيتاً لوحدة الجماعة الإسلامية لايدرى مغبتة فقد كان فيهم من يرى فى الزكاة أتاوة تؤدى إلى المدينة لا يضير إسلامهم ألاّ يؤدوها وكان فى الصحابة ومنهم عمر من لايرى قتالهم ما داموا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، إلا أن أبا بكر وكان يدرك عالمية الدعوة الإسلامية كان يرى فى وحدة النظام تحقيقاً لوحدة الدعوة فانها « دعوة الحق — كما يقول هيكل — موجهة إلى الناس كافة فى مشارق الأرض ومغاربها ، أما وذلك مداها وقد وجه النبى رسله إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى دين الله ، فحق على كل من آمن بهذا الدين أن يدعوا إليه ، وأن ينشر حكمته هدى للناس ورحمة ، ولكل مسلم فى رسول الله أسوة حسنة لقد أذاع رسول الله الدعوة فى الناس على اختلاف أجناسهم ، فلينشر خلفاؤه هذه الدعوة فى أنحاء الأرض جميعاً . وليجاهدوا فى سبيل حريتها لايستكرهون أحداً ولايقبلون من أحد أن يصدهم عن الحق الذى اهتدوا إليه ، وليجعلوا العالم كله ميدان دعوتهم إلى هذا الحق وإن يصبهم فى سبيل الله ما قد يصيبهم ، فان استشهدوا فلهم عند الله جزاء الشهداء » .

أما وتلك طبيعة الدعوة الإسلامية وتلك عالميتها فإن أى تنظيم للجماعة الإسلامية لابد وأن يتوخى تلك الغاية مستمداً كيانه من القواعد التى

جاءت بها الشريعة منظمة لحياة الناس وشئون دنياهم ، « فاذا كانت الشريعة قد خلت من أى تفصيل فى الأساس الذى تقوم عليه الدولة — كما يقول هيكل — ولم تتعرض لنظام الحكم تعرضاً مباشراً » ولم يؤثر عن النبى إشارة إلى نوع الحكم أو طبيعته أو نظامه ، أو إلى ما يربط بين الدين والدولة فيضفى عليها طابعاً دينياً ، فقد كان على المسلمين وقد ربط الدين بينهم برباط اجتماعى وثيق أن يفكروا فى النظام الذى تقوم عليه جماعتهم وأن يفكروا فيمن يدير أمورهم وكيف يديرها على أساس من هدى الشريعة والمبادئ العامة الأساسية التى جاء بها الإسلام فى تقريره لقواعد السلوك والمعاملات والعلاقات الإنسانية ، مجتهدين ما أعوزتهم الحاجة إلى الاجتهاد ومقتبسين من أنظمة الغير ما هم فى حاجة إليه .

وقد بدت الحاجة إلى هذا التنظيم السياسى بعد أن اكتمل قيام الجماعة الإسلامية واستقرت كلمة الإسلام فى شبه الجزيرة العربية ، فلما بدأت موجة الفتوح الإسلامية واتسعت رقعة العالم الإسلامى ، كانت الحاجة إلى مثل هذا التنظيم أشد إلحاحاً ، فقام الاجتهاد على الاقتباس من أنظمة البلاد المفتوحة بما لايتناقض مع روح الإسلام فكانت الأنظمة المقتبسة تطوع حتى تتوافق مع مبادئ الإسلام السامية ، ولا أدل على ذلك مما كان من عمر حين حمل إليه خراج البحرين فقال للناس : « انه قدم علينا مال كثير فان شئتم أن نعده لكم عداً ، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلا» . فقال له رجل : « يا أمير المؤمنين إنى قد رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً يعطون الناس عليه » : فدون الديوان بعد أن استشار كما قيل وأخذ فيه بما يناسب الوضع الجديد :

ونشأ هذا التنظيم السياسى بنشأة الدولة الإسلامية ، وجاءت نشأة الدولة نتيجة حتمية لقيام هذا المجتمع الإسلامى وامتداده ، متأثرة فى البداية بجوهر الإسلام ، والحقيقة الكبرى التى قام عليها وهى « التوحيد » وهى حقيقة بسيطة لايضنى العقل فى إدراكها — كما يقول همايون كبير — وهى التى تؤدى « إلى تقرير قواعد المساواة والإخاء والحرية » — كما يقول هيكل — « فالمؤمنون جميعاً سواسية أمام الله ، تجرى عليهم جميعاً سنته بالقسط لاتفرق بين أحدهم وصاحبه ، ولافضل لعربى على عجمى إلا

بالتقوى ، وهم لذلك إنما يجزون بأعمالهم ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، والناس إخوان يجب أن تقوم المحبة بينهم مقام البأس ، بل مقام القانون فلا يكمل إيمان أحدهم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، والناس أحرار فى كل شىء ، أحرار فى العقيدة نفسها ، فلا إكراه ، فى الدين ، ولا إيمان إلا بعد اقتناع بالحجة والموعظة الحسنة » .

هذه القواعد الأساسية هى التى توخاها الحكم الإسلامى حين أصبح للمسلمين حكومة تسوس أمورهم فلم يتحيف عليها الراشدون ولم يتجاوزوا حدودها . وكانت الولاية للمسلمين يلزمون بها الخليفة ويسائلونه فيها ، فيقول منهم لعمر « لورأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا » ويلتزم الخليفة بها ، فيقول أبوبكر : « أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم » ، وكانت فكرة الحكم الإسلامى فى البداية بسيطة غاية البساطة استمدت بساطتها من جوهر الدين ، فلم تتخذ من الدين سياجاً لحمايتها تلوذ فيه بحق إلهى يستمد الحاكم فيه سلطة الحكم من الله ولكن ممن بايعوه ، فقد انقطع ما بين السماء والأرض منذ اختار الله رسوله إليه ، وبقى كتاب الله وسنة نبيه ما إن تمسك بهما المسلمون فلن يضلوا أبدا ، فهما دستور الحكم ، والناس جميعاً أمامهما سواء ، يلتزم بهما الحاكم ، ويلزم الناس الحاكم بهما ، فإن تحيف أوجار فلا طاعة له على مسلم ، فالإرادة العامة للمسلمين هى مصدر السيادة وأصل السلطة ، مما تنتفى معه ثيوقراطية الحكم أو فكرة الدولة الدينية ، فلم يعرف الإسلام الدولة الدينية ، ولم يختص طائفة بتحديد ما جاء فى كتاب الله أو الحكم فيه أو تحتكر لنفسها علوم الدين ولايعترف بوجود طبقة من الكهنة أو بأية وساطة بين العبد والخالق ، ولايعرف الإسلام أيضاً حكم الخاصة فلا تمايز أو استعلاء فالناس سواسية كأسنان المشط ، وليس فيه ما يشير إلى وراثة الحكم ، بل يكاد ينفيها ولا يجيزها فلما أصبحت الخلافة وراثية كانت البيعة تبريراً للوراثة ولم يجرؤ خليفة على اهدار البيعة حتى بعد أن قامت الخلافة على الغصب والإرغام بل ظلت البيعة شعيرتها الكبرى .

هذه المبادئ التى قام عليها الحكم الإسلامى فى البداية وعلى أيام الراشدين هى التى حملت موجة الفتح الإسلامى الباهرة ظافرة إلى العالم أجمع حتى

طوى الإسلام أمما كثيرة تحت لوائه وأقام حضارة سادت العالم لقرون طوال ، وظلت تنافح عن نفسها حتى بعد أن نال الدولة الإسلامية ماناها من وهن ، وكانت تلك هى معجزة العقيدة الجديدة ، انطلق بها العرب إلى كل مكان انثالوا نحوه ، « فلم يمض ثلاثون عاماً على وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى سرى الإسلام — كما يقول سيد أمير على — إلى قلوب الملايين من البشر ، ولم يمض قرن من الزمان حتى دوى صوت صاحب حراء فى أرجاء قارات ثلاث ، وشتت أبناء الصحراء شمل الجيوش التى جردها الأكاسرة والقياصرة لصد الديمقراطية الجديدة التى بزغت شمسها فى بلاد العرب » .

ولما استقر الفاتحون العرب فى البلاد التى دانت لهم أقروا المبادئ التى جاء بها الإسلام ، فلم يكرهوا أحداً على اعتناقه ، وسووا بين الناس جميعاً وأقاموا العدل على حد سواء بين المسلم وغير المسلم ، وحرروا الإنسان من كل قيد على حريته ، وأحس الناس أن حياة جديدة من الحريه والإخاء والمساواة تطالعهم ، فكان ولاؤهم للحكم الجديد كما كان إقبالهم على اعتناق الإسلام وكانت الحضارة التى شادوها غرساً باهراً للمبادئ التى جاء بها الإسلام .

وتسنمت الدولة الإسلامية غارب المجد ماكانت هذه المبادئ السامية هديها ونبراسها ، وكان من اليسير أن تمضى فى توسعها لتحقق عالمية الدعوة ولتقيم دولة تنتظم أمم العالم جميعاً . ويعتقد سيد أمير على أن الإسلام « لوكتب له أن يجتاز العوائق التى أقامتها المسيحية المشتتة أمامه وشق طريقه بين الأمم المتقدمة لكان فى تقدمه وصورته غير ما هو عليه الآن بين الجماعات الإسلامية التى يعوزها النصيب الأوفى من الثقافة » . ويقول هيكل « ظلت الإمبراطورية الإسلامية قائمة قوية ما جعلت هذه الرسالة الإنسانية السامية غايتها ، ولقد كانت موشكة أن تنشئ على أساس من هذه الرسالة ، دولة عالمية تنتظم أمم ذلك العهد جميعاً » .

ويرى « دوسون » أن المسلمين « لوساروا على سنة نبيهم ، وتحلوا بأخلاق الخلفاء الراشدين لامتدت امبراطوريتهم إلى أبعد مما امتدت إليه امبراطورية روما ولكانت أبقى على الزمن منها » .

إلا أن المبادئ السامية التى قام عليها الحكم الإسلامى ، وقامت عليها العلاقات الاجتماعية والإنسانية فى الدولة الجديدة لم تبق طويلا بل ارتدت فى كثير من الأحيان إلى النقيض منها ، بعد أن طغت نزوة الحكم وشهوة السلطان فعصفت بالحاكمين وأورثتهم الأثرة والطمع وردت العرب إلى عصبيتهم الأولى وأشاعت بينهم الفرقة والشتات ، وأن بقيت العقيدة حية فى نفوسهم تغذى الحضارة الإسلامية بفيض من العبقرية والإلهام ، لاينال من قوتها انتكاسة الشورى وقيام حكومة أوتوقراطية على يد معاوية ، فقد نأى الخلفاء الجدد بأنفسهم عن التعرض للشريعة أو محاولة تأويلها وتركوا أمرها للفقهاء يجتهدون فيها ماكان اجتهادهم بعيداً عن تناول الحكم أوالتعرض لشرعية السلطة ، كما كانوا حريصين على الظهور بمظهر من يلتزم بها وينفذ أحكامها ، ولم ير الفقهاء لأنفسهم حقاً فى معارضة الخليفة مادام يلتزم حدودها ، وإن سلموا له بأمور الدولة يسوسها على هواه ، ووضعوا بذلك حداً فاصلا بين السلطتين الزمنية والدينية ، وظل هذا الحد قائماً بين السلطتين حتى بعد أن أضفى العباسيون على خلافتهم طابع التفويض الإلهى ، وبدا الخليفة فى صورة الحاكم الزمنى والدينى إلا أنه لم يكن له فى الدين من سلطان فلم تكن له ولاية على العقيدة ولم يكن له حق تفسيرها أوتأويلها ، وكان لأى مسلم أن يرده إذا ما لمس منه افتئاتاً على حدود الشرع .

وبينما انتكست الحرية السياسية على يد الأمويين وازدادت انتكاساً على يد العباسيين بادعائهم الحكم الإلهى ، انتعشت الحياة العقلية والعلمية ، فقد جاء الإسلام وهو يحض على طلب العلم ، وكان أول ما نزل من آى الذكر الحكيم تقريراً لنعمته تعالى « الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » على عباده إذ هداهم إلى العلم كما هداهم إلى الكتابة ، وفى الحديث « اطلبوا العلم ولوبالصين » و« تعلموا العلم فإن تعلمه لله حسنة ، ودراسته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وطلبه عبادة ، وتعليمه صدقة ، وبذله لأهله قربة » .

فلما انساح العرب فى بقاع الأرض ، أقبلوا على علوم الأمم الأخرى ينقبون فيها ويبحثونها ويزاوجون بينها وبين الثقافة العربية وتعاليم الإسلام

لايعوقهم عائق دونها ولا يصدهم باغ عنها ولايحول بينهم وبين النظر فيها قيد على حرية الفكر لا من جانب السلطة ولا من ناحية الدين فانبعثت الحضارة العربية وازدهرت الثقافة الإسلامية فى دمشق وبغداد والقاهرة وقرطبة وغرناطة والقيروان وفى الرى وسمر قند وبلخ وهراة، حضارة قوامها حرية البحث وحرية التفكير ، ودلالتها اجتهاد المشرعين والفقهاء فى القرون الأولى وإقبال المسلمين على الفلسفة اليونانية يبحثون فيها ويضيفون إليها ، وماكان لهم فى ميدان العلم والاختراع من مآثر ما زالت شاهدة على تفوقهم ونبوغهم ، « يرجع الفضل فيها — كما يقول سيد أمير على — إلى تعاليم رجل واحد أهاب بالعرب فهبوا من مهاوى الجهالة والهمجية التى تردوا فيها . . . وانساحوا فى الأرض يحملون رسالة الارتقاء والحضارة إلى البشرية المنكوبة يرودون بها حياة جديدة » .

فهذه التعاليم التى جاء بها الإسلام ومافيها من سمو وارتقاء بالحياة وبالإنسان هى التى أقامت الدولة الجديدة على الولاء والإيمان ، الولاء للعقيدة التى أزكت فى الإنسان توقير الحياة وإعلاء الكرامة الإنسانية وحققت له ما يريده لدنياه وما يبغيه لآخرته من خير ، فأقبل الناس عليها مؤمنين بها إيماناً حملوا معه واجب بلاغها للناس كافة فى مشرق الأرض وفى مغربها لايصدهم عنها خطب مهما جل أوتضحية مهما غلت .

وظلت الدولة الإسلامية قائمة قوية ما ظلت هذه التعاليم رسالتها إلى الناس فلما تحيفت عليها بدأ انحلالها وتدهورها ، وإن ظلت قوة الدفعة الأولى تمد فى عمرها وتغذيها بالقوة والقدرة معاً ، وإن ظل إيمان الناس بها قوياً يزكى لهيب الحضارة ويورى العقل بالخلق والإبداع فقامت الحضارة فى ظل الحرية العقلية والعلمية التى بقيت للناس وفى ظل الرخاء المادى الذى حققته الدولة ، إلا أن انحراف الدولة عن مبادئ الإسلام وتحيف السلطة عليها وضع بذرة الانحلال التى ظلت تكبر وتنمو حتى انتهت بها إلى التدهور « لأن الرسالة التى آمن بها المسلمون الأوائل — كما يقول هيكل — توارت وراء الحجب » .

ولقد نرى معالم هذا الانحراف عن مبادئ الإسلام والتحيف على تعاليمه منذ تحول الحكم من الشورى إلى الاستبداد ومن الديمقراطية الخالصة